الجلسة الخامسة بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 29 رمضان 1421 (26 //12 2000)
- **الرئاسة** : السيد عمر بو مقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعة ،تسع وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحا.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد عمر بومقص رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نفتتح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. كما سيصوت المجلس على مشروع قانون رقم 38.00 يقضي بتغيير ، وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية، المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات، فيلتفضل مشكورا.

المستشار السيد علي لطفي أمين الجلسة :

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس، بقرارين من المجلس الدستوري ومشروع قانون يتعلق بتصفية الميزانية. المتعلقة بسنة 93، والمحال إليها مجلس النواب، فيما يتعلق بالقرارين، الصادرين عن المجلس الدستوري: قرار يحمل رقم 423 سنة 2000 م - د، بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد اللطيف المليحي، ملتمسا فيه إلغاء إنتخاب السيد عبد القادر النميلي، عضوا بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس برفض الطلب، القرار الثاني: ويتعلق بشأن الطعن الذي قدمه السيد شكري البردعي، ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد إبراهيم الرميلي، عضوا بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس كذلك بالطلب، فيما يتعلق بالأسئلة الشفهية والكتابية، توصلت رئاسة المجلس، بعدد الأسئلة الشفهية، عدد 17 أسئلة، بالنسبة الأسئلة الكتابية 15 سؤال، هذا فيما يتعلق بالمراسلات الواردة على المجلس، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وتتعلق بالقطاعات التالية: الفلاحة والتنمية القروية، الخارجية والتعاون، العدل، الاقتصاد والمالية والخوصصة، والسياحة.

في البداية لدينا سؤالين آنيين، موجهان الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، السؤال الأول، حول إفتقاد البدور بالمراكز الفلاحية، للمستشارين المحترمين، السادة محمد الجوهري، أحمد المنتصر، وعلي السكاتي، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار، الصوت، تفضلوا للمنصة.

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

السؤال الآني الذي أطرحناه البارحة، وفي البداية نشكر الحكومة عن الاستجابة الفورية لهذا السؤال لأنه فعلا سؤال فوري، آني، ويتعلق

بافتقاد البذور بالمراكز الفلاحية، قبل طرح السؤال، نشكر الله تبارك وتعالى على رحمته، فهو الذي ينزل الغيث من بعدما قنطوا، وينشر رحمته فله الشكر وله المنة، وله الفضل الدائم.

اتصل بنا من جهات سوس، ماسة، درعة، ومراكش، تانسيفت الحوز، عدد كبير من الفلاحين الذين هبوا، بعد سقوط الأمطار، أمطار الغيث منذ أسبوع، وتحمسوا، وجمعوا، يعني واستخرجوا القوة من الضعف، كما يقال، وعزموا على النزول الى الحقول، لكنهم افتقدوا البذور، في المراكز، المراكز الفلاحية، ولازالوا لحد الآن وبطبيعة الحال أصحاب الجنوب، جهات سوس، ماسة درعة، وجهة تانسيفت، مراكش، الحوز، غالبا ما يلجئون الى الحرث المازوزي، الحرث الأخير، فلإتاحة الفرصة، للحكومة، للإدلاء بالتوضيحات اللازمة في الموضوع، وبذلك لطمئنة الفلاحين من جهة، فسألنا السيد الوزير: هل المراكز الفلاحية فعلا، يعني تتوفر على هاذ البذور، يعني «الزريعة»؟ أم لا؟ ثم إلا ماكان شاي علاش الحكومة ما اتخذات شاي الاحتياطات اللازمة، باش توفر هاذ الزريعة، في الوقت المناسب، كنعرفوا أن الزريعة، المطلوبة الآن هي الزريعة ديال «الشعير» ديال القمح وديال الفرينة، الشعير واحد الوقت كان تيدير 100 درهم فقط، للقنطار، ولكن الآن في هاذ الموسم، وصل ل 450 درهم، والفضل بطبيعة الحال ما تيرجع شاي للحكومة لأنه كيرجع من الفلاحة ديال الجبل، اللي وفروا الزريعة ديال الشعير، واللي ان يعني، للخواص، اللي الآن يعني أصبحوا مهملات وأصبحنا كنقلبوا على الشعير، ماتلقاوش شاي الزريعة ديال الشعير.

الفرينة، اللي هو القمح الطري، الآن 350 حتى لي 360 درهم للقنطار، القمح كيعمل 400 درهم، احنا كنوجدوا كأن بعمكم، ماقامتشاي بالواجب ديالها، اللي خاصها تقوم به. أولا، نفكروا في البذور الوطنية، من جهة الأرض الحمد لله موجودة، السدود موجودة، التقنيات الفلاحية كاينة، فمكنعرفوش أشنو هي الأسباب، اللي مايخدو شاي هاذ الاحتياط، اللي هو احتياط خصوا، يتخاذ دائما المطر احنا مومنون بالله، وموقنين بفضله ونعمه، ماشي الى مطاحشاي الشتى في الوقت ديالها، مانوحدوش الزيرعة، بل بالعكس خاصنا دائما نوجدوها ونوجدوها في الوقت المناسب، ثم كذلك تيشجعوا الناس، ونشجعوا التعاونيات التي كيقوموا بهاذ المهمة، المهمة ديال إنجاز البذور، أي الزريعة بذور المنطقات التي كنعاودوا نزرعوها، فتنتمناوا السيد الوزير يفيدنا في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

في إطار نفس الموضوع لدينا سؤال شفوي، حول إفتقاد البذور في مراكز التسويق. تقدم به المستشارون، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، علي الخضراوي، وميلود، عفوت، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا، تيندرج في نفس السياق، السيد الوزير يلاحظ أن عدد كبير من الفلاحين في أرجاء هاذ المملكة، أصبحوا يترددون على المراكز الفلاحية، من أجل الحصول على البذور، دون جدوى، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة التي من شأنها، أن تفوت الفرصة على شريحة عريضة من الفلاحين في عملية الحرث، علما أن الفترة الحالية، هي فترة ضيقة للحرث المتأخر، وسعيا وراء تنوير الرأي العام الوطني، حول هاذ الموضوع، نود أن نستفسر سيادتكم عن الأسباب التي أدت الى خلق هذه الظاهرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد المستشار أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فقط في الجدول الذي يوجد بين أيدينا، والمتعلق بالأسئلة الشفهية يوجد سؤال واحد في هذا الموضوع تقدم به، فريق الأصالة وطرحه الزميل المحترم الأستاذ الجوهري، الآن الى استمعنا الى سؤال ثاني في نفس الموضوع. أعتقد السيد الرئيس أنكم طبقتم قاعدة الظم، فلابد الاشارة الى هذه القاعدة على الأقل، كي لا تبقى إستثناءا يعمل به في حالة ولا يعمل به في حالة أخرى، فلابد الاشارة من طرفكم الى أنكم طبقتم قاعدة الظم، نظرا لوحدة السؤال ونظرا لارتباط السؤالين معا. بنفس الموضوع. فلهذا تلتمس باش تعلنوا أنكم طبقتوا قاعدة الظم، باش لأنه جدول الأعمال اللي عندنا ما فيه غير سؤال واحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

فعلا كان سؤالي أن واحد، ولكن توصلت الرئاسة في هذا الصباح بسؤال آني في نفس الموضوع، فطبعا قررنا ظم السؤالين معا. شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين الأفاضل،

في البداية لابد على غرار ما تفضل به السيد المستشار الجوهري، أن نتوجه الى الله بشكر هذا الغيث الذي أغاثنا به، وأظن أن الضيقة التي كنا فيها، والقنط الذي كنا نعيش فيه قد انجلى ولله الحمد، بل أكثر من ذلك فالأمطار، أصبحت تدخل إلى قاعتنا بالذات فمرحبا بها، فأود السيد الرئيس، أن أشير قبل الدخول في صميم الموضوع أنني تطرقت الى هذا الاشكال، هي مشكلة توفير البذور أو انعدام توفرها، في لقاءات أخرى ومناسبات أخرى، نخص منها بالذكر سؤال محوري حول الدخول الفلاحي، 2001/2000 لجلسة يوم الثلاثاء 7 نوفمبر 2000، فقد كانت هذه الجلسة مناسبة، ليدلي كل فريق برأيه في هذا الموضوع.

وللتذكير فرغم ظروف سنتين متتاليتين، من الجفاف مكنت المجهودات المبذولة من توفير 800 ألف قنطار، من مختلف بذور الحبوب، وهي كمية تفوق المستوى الأعلى للمبيعات التي سجلت خلال التسع سنوات الماضية، ولقد تم وضع هذه البذور، رهن إشارة الفلاحين منذ فاتح شتنبر 2000، لجميع نقط البيع بكميات تعادل على الأقل. استهلاك سنة عادية وينضاف الى هذه الكميات، تلكم التي وفرتها الشركات الخاصة والتي تقدر بحوالي 50 ألف قنطار جلها على شكل حبوب صالحة للبذر ويبقى أيها السادة، أن هناك عجز، في ميدان البذور، فما حصل بالنسبة لمدخر الدولة، صحيح كذلك بالنسبة لمدخر الفلاحين، ... فالخزن المتوفر، لا يكفي للاستجابة الى حاجيات البذر، لاسيما بعد هذه الأمطار، أمطارالخير، والسبب في ذلك لا يمكن أن يعزي، إلى حكومة التناوب، حيث أن السنتين الفارطتين كانتا سنتي جفاف ولم نستطيع أن نعيد تركيب المدخر والمخزون الذي من شأنه أن يستجيب لكل حالات الطوارئ، إذن المسؤوليات تعود الى الحكومات التي سبقت والتي لم تسعى الى تكوين إحتياط أمني ضروري، فكان علينا أن نتوفر على إحتياط يبقى دائما موجود في المخازن، يفوق المليون قنطار، وهذا ما قررنا العملُ من أجله في إطار حكومة التناوب، إذن المسؤولية، هي ليست مسؤولية الحكومة الحالية فإذا كانت هناك من مسؤوليات فهي تعود الى الحكومات السابقة التي لم تكون هذا المدخر.

هذا المخزون، في الوقت المناسب، أي عندما كانت السنوات، سنوات خير وبركة ونتمى أن تكون هذه السنة كذلك سنة خير وبركة، وأقول هنا من أعلى هذا المنبر، أننا سنسعى الى تكوين هذا المخزون، الأمني الذي يجب أن يفوق مليون قنطار، كاحتياطي لمواجهة كل طارئ مثل الطارئ الذي نحياه الآن، في ما يخص جهات سوس، ماسة، درعة، وجهات مراكش تانسيفت، الحوز، فتجدر الاشارة، الى أن هذه المناطق قد تم تزويدها بكميات وافرة من البذور مع بداية الموسم، إلا أنه وبعد نحو أربعة أشهر، ظلت المبيعات جد ضئيلة بهذه المناطق، في حين، استفادت استنفدت الأقاليم الأخرى، جميع الكميات المتوفرة وبقي الطلب في مستوى مرتفع، واستجابة لذلك، كنا مضطرين الى تحويل الكميات التي كانت مخصصة الى هذه الجهات الى مناطق أخرى، والآن لقد أحددت لجنة. أزمة لتدارس هذا الوضع حيث ثم ترقبا

لتساقطات مطرية متأخرة، لهذه المناطق، رصد كميات من الانتاج الوطني، للتعاونيات الفلاحية المغربية، والخواص المرخص لهم من طرف مكتب الحبوب، لتلبية الطلب المرتقب لهذه المناطق. وسنسعى طبعا الى تطبيق القرارات التي ستتخذ عليها هذه اللجنة، لجنة الأزمة ويمكن أن نوفر أكثر ما هو في استطاعتنا من الحبوب أساسا، حبوب القمح، الصلب، فبالنسبة للشعيرأحيان المجلس لا نتوفر على قنطار آخر إضافي على ماهو بيع لحد الآن، وماهو موجود في مخازن المنتجين الخواص، فلقد قمنا، ببحث عن تلكم البذور، في بلدان لها مناخ مشابه لنا، ولكن كذلك عاشت فترة جفاف في السنوات الأخيرة، ولم تتمكن من تزويد بلادنا، ببذور فعالة، فهذه هي الوضعية التي نحياها، نتأسف جميعا أضف هذا إلى ذلك وهذا يعني أن علينا أن نشمر وأن نجد الحلول، بالنسبة للمستقبل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار، السيد الجوهري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

أولا نشكر السيد الوزير على صراحته، لأنه السياسة ماهياش ديما مراوغة ولكن هي الصراحة والخطاب الواضح.

احنا السيد الوزير في الحقيقة كاين التسيير، أو الحكم عندو قواعد من منطلقات الآن بالنسبة مثلا، لواحد الوزارة، هي وزارة الفلاحة، أشنو كتعمل ؟ هي مكتفلاش ، ماشي هي دايرة الموظفون تيمشيوا تيحرثوا، بحال نقولوا وزارة الداخلية أو وزارة العدل كيمشيوا تيخدموا بيديهم، أشنوا كيعملوا الموظفين، ديال وزارة الفلاحة، كالسين في المكاتب ديالهم، مدركين من الشتاء، كيجي عندو هو الفلاح، كيفاش كنتعاونوا الفلاح وكيمشيوا العملية، ويقال بأننا كنعاونوا الفلاح، اللي كيمشي، يدبر راسوا، يشري زريعتوا نحدث أرضوا، اربح ما شفناه، خسر ماشفناه، ونقولوا راحنا وزارتك أيها الفلاح، في هاد الحالة بحال هاكدا، أشنو اللي كاين، كنخدو إحتياطات، وتدابير ماش كتعاونوه أو هو راه مدبر راسو، الأرض ديالوا، والى حتى تنازعوا فيها شي حد، يتمشي هو يشارع عليها ما تنتشار عشاي مع وزارة الفلاحة، وكيما قلنا إلى اربح ما، إلى تتسالو الدين ما تتخلصوش ليه وزارة الفلاحة، إلى آخره...

كيف ما كان الحال، العملية هي شيء آخر، العملية تنوز، كيف تيعرفوا المغاربة وهو أن الشركة ديال "سوناكوس"، الشركة الوطنية لتسويق البذور، البذور المستوردة يغني وقعت واحد العملية ديال العب، الطريقة باش كتسرق الأمور، ماشي هي هاديك، احنا كفرق ديال المعارضة، قدمنا رسالة، نهار 2000/12/14، الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات موقعة من رؤساء الفرق ديال الأغلبية ديال المعارضة، سمح باقي لي هاذ المسألة ديال الأغلبية، باقيا غالبة، الأغلبية السابقة، مزيان فيها خمسة ديال الفرق كنبهوا لها المسألة هاذي، ولم تحرك الحكومة ساكنا، والحكومة على الأقل غير تعيط لينا، كفرق أجيو أشنوا كتقولوا؟ ماذا تقترحون؟ راه النص ديال البرلمان، أو نقولوا، الجانب الأيمن ديال البرلمان هو المعارض ماشي الجانب الأيسر، فلما كنقدموا شكاية من هذا النوع وكنطرحوا إشكالية على أعلى مستوى فكنعرفوا أنه غادي نوقعوا بها هاذ المشكل، المشكل اللي تنتأسفوا أنه يوقف وزير في الحكومة ويقول لينا، راه ماعندي ولو قنطار واحد، ديال الشعير زائد، على ماكان، مانبغيوش بلادنا خاصنا نعملو فيها الاحتياطات ديال 4 سنين وخمس سنين، حتى إلا كانت الحرب، نوجدوا الماء ديال 40سنين، ونوجدوا كولشي خاصوا يوجد من قبل، فلذلك الآن المسألة ماغاديش نقولو ناخنو ها كدرس، ولكن لابد أن الحالة تنقد وتخلي الأخ السي سعيد. يتكلم لأنه عندو إضافات هامة في الموضوع، على اعتبار التخصص ديالو، وعلى اعتبار على أنهم غيبنيوا القطاع، يعني مناسب، مناسب لهاذ القطاع ، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد سعيد التدلاوي، في إطار التعقيب.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

اخواني المستشارين،

السيد الوزير،

حقيقة السيد الوزير، السؤال اللي وضعنا، احنا تكلمنا عن البذور بصفة عامة، غير اللي كاين آ السيد الوزير، هاذ القضية ديال البذور، قبل فيها الكثير، والكثير في اللجن وداخل القبة وخارج القبة، لكن غير اللي بغينا نعرفوا، هو أنه واحنا علاش كنرجعوا الحكومة، وتنحملوها دائما المسؤولية، لماذا؟ لأن الحكومة هي السبب، لأنها جابت واحد الشركة، سماتها الشركة الوطنية للبذور، واعطاتها للمونوبول، هي صوناكوس وهاذ صوناكوس ماعندها لاحسيب ولا رقيب ولا اللي كيحكم فيها، بل أكثر من هذا منها، نهار تحدثت، تخلقت باتشجع البذور الوطنية، هاذي هي السياسة علاش تحدثت، مشات في الاتجاه المعاكش، آ السيد الوزير، عملت صفقات وتحملو مسؤولياتها، ناس كيمثلوها في الخارج كيمثلوا أشخاص هنا وهانوك الأشخاص تتعامل معهم هي، وتشجع البذور اللي تنشريوا بالعملة الصعبة، بينما كان بالامكان أن تشجع البذور الوطنية على سبيل المثال، كنجبوا 63000 طن ديال الزريعة ديال البطاطس، كان بإمكاننا، كان تطيح علينا ب 44 مليار، نجيبوا 5000 طن، ونديروا البذور الوطنية اهنا، اطيح علينا ب 3 مليار كذلك في الذرة، كانت تنصرفوا، 40 مليار، كان بإمكاننا نصرفو 2 ديال المليار، كذلك الزريعة ديال الشمندر ولكن صوناكوس ماشي من مصلحتها، تدير هاذ الشي، كذلك غادي نعطيكم مثل آخر، آ السيد الوزير، هانتما شتو، هادي غير 20 يوم، كيفاش كنا تتكلموا هنا على الجفاف، وعلى الماشية، واشنو كلفت الحكومة وكلفت الشعب، من الكلأ ديال البهائم اللي جاء من برا، وبدون فائدة، وكيفاش تتساءلو السيد الوزير، هاد "صوناكوس" باشي غير الشعير اللي ماوفراتش، والزريعة ديال الخرطال، هي مادة أساسية للبهائم هاد العام، كالتليك آ سيدي الدولة ماعطاتهاش الدعم فيها، أو هي مافكراتش نهائيا في السياسة ديالها، ثم الشعير، أنا معاكم، صحيح ماكاينش قنطار، ولكن خصكم تبحثوا علاش، سقسيوا الاخوان التونسيين علاش رفضوا يبيعوا "لصوناكوس"، سقسيوا الرسبانيين علاش عطاوها غير، 7000 قنطار، هادو هما الأسئلة اللي خصهم، يتوضعوا آ السيد الوزير، سقسيوا هداك الترويزيتور اللي هو 30 عام وهم يتعامل مع "سوناكوس" مع العلم أن الشركة ديال الدولة الى جات تشتري "طرونبون" تدير ليها آبيل دوفغ، آعباد الله، أو هادا عندو ديكارت ، كيمثل شركة برا، وكيمثل صوناكوس هاذ الشي راه خاصوا يتوقف راه هذا هو اللي خرج على البلاد، قلنا البذور الوطنية ماتتمشاش، والبذور ديال برا، بالعملة الصعبة، مع العلم عندنا أراضي وعندنا مساحات مسقية، اللي مكن ليها هي تنتج لينا في وقت الجفاف هاذ البذور، شكرا السيد الرئيس وكنشكروكم. على...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في إطار الرد على المتعقيبين، سأحاول أولا أن أذكر فعلا أن دور وزارة الفلاحة، مع كل أسف ليس هو القيام بالانتاج ولكن دورها يجب أن يتجلى في عمل عن قرب لجانب الفلاح، وهذا ماكانت تقوم به في الماضي ولكن تخلت عليه منذ ثلاث عقود، وفي تلكم الفترة، لم توجد حكومة التناوب تسير زمام الأمور بالبلاد، والآن يمكن أن أطلعكم السادة الأفاضل أن وزارة الفلاحة قررت أن تعيد الحياة لمراكز الأشغال ولمراكز الاستثمار الفلاحي، الموجودة في المكاتب لكي لا نبقى نسمع كون الموظفين التابعين لوزارة الفلاحة يقطنون في مكاتبهم ولا يقومون بالعمل في الميدان، في حين أنهم الآن كذلك يقومون بعمل جديد ويجب أن نحييهم لأجل ذلك.

فيما يخص الرسالة، قلتم في شهادتكم السادة المستشارون، أن هذه الرسالة، بعثت يوم 12 ديسمبر، ووصلت الى مكتبي بعد يومين

واليوم نحن 26 أو 27 ديسمبر، إذن أقل من أسبوع، أقل من أسبوع، يستحيل، على أي كام، أن يجيب فورا على رسالة، حيث أن الجواب على رسالة في غالب ما يكون بشكل مكتوب، وتعلمون الجواب المكتوب على رسالتكم السارة في فرق المعارضة، لذلك أظن، أن هذه حصة مردودة، السيد المستشار الكريم، فيما يخص شركة سوناكوس، لابد أن نقول أن هذه الشركة، ليس لها احتكار فلا توجد في السوق لوحدها، حتي وإن كان هي أكبر الشركات، والسي سعيد يعلم ذلك، وهناك شركات للخواص، بعض مسيريها موجودين معنا، تحت قبة هذا البرلمان، ويجتهدون من أجل تطوير إنتاج البنور وبيع البنور في البلاد، بالتالي من غير الصحيح القول أنها إحتكار.

فيما يخص بنور البطاطس، وبنور الشعير، وبنور كذلك الخرطال، فعلا كاين هناك عجز، أعترف بذلك من طرف «سوناكوس» التي لم تكن مهتمة بهذه القطاعات كما يجب وسنصحح المسير، حيث أن عليها أن تهتم بإنتاج بنور البطاطس، وإنتاج بنور الخرطال، وأساسا العناية بالشعير، الذي يمثل الأساس لحياة السكان ببلادنا بشكل عام، إذا لم تستجب تونس وإسبانيا، الى طلباتنا، فهذا ناتج عن كونها هي بدورها عاشت فترة جفاف، الجميع نعلم ذلك كل منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرت من فترات جفاف، طالت المنطقة لمدة سنتين، وبالتالي هذا هو السبب، لأن ليس هناك متاجر يرفض أن يبيع إذا كان له وفر، وإذا لم يكن له وفر، طبعا، فهو في حالة إستحالة فهذا ماكان بودي أن أقوله، السيد الرئيس السادة المستشارون، وشكرا على إنتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل الآن الى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، السؤال الموالي موجه الى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، حول القرار المنظم لتحديد فترة مكوث سيارات المهاجرين المغاربة بالمغرب، المستشار المحترم السيد عقا الغازي، فليتفضل لإلقاء سؤاله.

السيد المستشار عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارن المحترمين،

سبق لي السيد الرئيس، طرحت هاذ السؤال، في السنوات الماضية، وأشكر آنذاك رئيس لجنة الشؤون الخارجية ورئيس لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية الذين قاموا بعمل جدي، زرنا فيها بعض المناطق ديال الدخول ديال الجالية ديالنا، واطالعو واتلاقاو مع الاخوان ديالنا القاطنين بالخارج، واسمعوا للمشاكل ديالهم، وكونا LE CEMA، وتلاقينا مع السيد المدير العام للجمارك، حول هاذ القضية ديال الاستيراد المؤقت لسيارات العمال يالنا والتجار ديالنا، والاخوان ديالنا في الخارج في المغرب اللي كانت شهر أو شهرين وثلاثة أشهر، لأسباب مرض أو إلى غير ذلك، وعملنا، مجهود ومع التفهم ديال السيد المدير العام للجمارك وصلنا هاذ القضية لـ 6 أشهر، ولكن تفاجئنا في الأخير أن هاذ ستة أشهر، كنا اتفقنا 6 شهور في العام، ولكن دابا، الجمارك تيفرضوا أنها ستة أشهر، تكون مقننة في ستة أشهر الأولى في السنة، متكونش، الستة أشهر الأخيرة في السنة، لا يعقل أن العامل المغربي أو الموضف المغربي في الخارج مكتكونش، كاياخد العطلة ديالوا في الوقت اللي كتعطالوا منفرضوش عليه أنه تكون عندو، هاذ الدخول بالسيارة ديالوا، في 6 شهور الأولى في السنة، احنا عندنا سنة 2000، عندنا فيها، ستة أشهر، ياخدها في Janvier، أو Marsأو Out، أو ياخذ مافي الوقت اللي عندو، يعني لا يعقل أنه تعمل هاذ العمل هذا، العمل هذا، ولذلك السيد الوزير، مادام أنكم في وزارة الخارجية مكلفين بهاذ الملف ديال الخارجية، نريد منكم التدخل، لأنه الحكومة راكم واجدة، باش تفكروا هاذ المشكل هذا، أن تبقى 6 شهور في السنة، سنة 2001، عندهم فيه 6 شهور ديالهم، ياخذو مالو الوقت اللي بغاوا، سنة 2002، ياخذوا ستة أشهر ديالهم، ولو يبقى نهار للسنة الجديدة.

فيما يخص، فئة أخرى وهي فئة اللي عندهم تقاعد، التقاعد النسبي أو التقاعد الكامل، عندهم الغرض في الخارج، غرض صحي والأبناء في الدراسة الى غير ذلك وعندهم مشاريعهم اهنا في المغرب، اخصنا نجعلو مادو واحد الحل، اللي يمكن ليهم يدخلوا الوقت اللي

بغاوا، ويخرجوا في الوقت اللي بغاوا، وعلى أساس أنه تكون عندهم ذلك بطاقة، ديال التقاعد النسبي، والتقاعد النهائي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد الطيب الفاسي الفهري كانت الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون:

أشكر السيد المستشار عقا الغازي، وبتفضله بطرح هذا السؤال، السيد المستشار معروف بالاهتمام المستمر، بقضية جاليتنا المقيمة بالخارج، بالفعل في نطاق التسهيلات التي أعطيت للجالية، كافية هاذ القضية، النقطة بالذات ديال الاستيراد المؤقت للسيارات، وكما ذكر السيد المستشار العام.

ففي شتنبر 98، كان قامت الحكومة بإعطاء وتوسيع، فترة من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر، وكان هذا قرار هام، التي يعطي تسهيلات إضافية الى الجالية، أنا متفق مع السيد المستشار على ستة أشهر، يمكن ليها تعطى بصفة متواصلة، أو مجزأة طوال السنة، ولقد اتصلت بالسيد المدير العام، للجمارك في هاذ الموضوع، وإنشاء الله غادي نتبث هاذ الشي كلو في قريب الآجل، وخاصة بالنسبة للمتقاعدين الذين، لازم يحضاوا بالشكر للوطن لكل ما قدموه للمغرب وللمملكة المغربية، في نطاق وجودهم بالخارج فهادو الى زادوا، ستة أشهر، إما غادوا يكونوا مواطنين قاطنين بالمغرب أو غادو يكونو قاطنين بالخارج، فمدة ستة أشهر صعب علينا نطولوها أو، نمددوها أكثر، في نطاق ستة أشهر عندهم الحق باش يدخلوا وقت ما بغاوا، ويقوموا بالعمل الاقتصادي أو الشخصي أو الصحي، وقت ما بغاوا، أنا متفق معاك بهاذ النقطة هادي بالذات، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

شكرا السيد كاتب الدولة، تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

شكرا السيد الوزير على العناية ديالكم بهاد الملف، لأن إخواننا المغاربة جنود الخفاء في الخارج، كيما تتعرفو، احنا نفتخر، أن نتكلم على هاد الاخوان وأنا فضلت منهم، لأن الكل كيعرف أن السياحة والعملة الصعبة، اللي كيرسلوها العمال ديالنا بالخارج، يعني متساوية، ولو أن في السياحة هناك مصاريف، هناك موظفين، هناك الى غير ذلك، العمال ديالنا في الخارج عندهم الغيرة علي بلادهم، وعلى ملكهم وعلى العائلات ديالهم لأنهم، أفضل جالية في الخارج، اللي يقومو بالواجب الوطني، اللي هو كيستيقظوا العملة الصعبة للبلاد ديالهم، إذن يستحقوا كل تقدير، ويستاحقوا من كل برلماني وكل مغربي، وكل عضو في الحكومة، أن يعتني بهاد المغاربة القاطنين بالخارج من جميع النواحي وأشكر السيد الوزير على العناية ديالوا،وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

إلى اسمحتوا ننتقل ونعود مرة أخرى إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية، لدينا سؤالان في هاذ الموضوع، السؤال الأول، حول السلع المهربة إلى شمال المغرب، للمستشارين المحترمين، السيدان أحمد المالكي، وأحمد الجغيري، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبعد في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم إحالتكم السؤال الشفوي التالي على السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة السابقة للقضاء على ظاهرة تهريب السلع بشمال المملكة، تلك السلع القادمة من إسبانيا، عبر المدينتين السليبتين: سبتة ومليلية، وغالبا ما تكون هذه السلع، فاسدة وانتهت مدة صلاحيتها، كما أن بعض المواد الغذائية قد تكون مصنعة، من مواد محرمة إسلاميا، مما يهدد أمننا الروحي من جهة، كما أنه ستكون له إنعكاسات سلبية، على صحة مواطنينا وعلى سبيل المثال، لا الحصر على اللحوم المهربة، والتي يقبل عليها المغاربة بأثمان جد منخفضة، وهي لحوم لا نعرف إن كان ذبحها حلال أم لا، كما قد تجلت لنا الأمراض المترتبة عن مرض جنون البقر الذي انتشر بأوروبا، ولهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل اتخذت الحكومة إجراءات أمنية مشددة، لمنع تهريب هذه المواد؟ ولماذا لا تعمل على مراقبة هذه المواد، لمنع أي تسرب للسلع التي تضر بصحة المواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بداية لابد من الاشارة الى أن إجراءات مكافحة ومنع تهريب السلع القادمة من إسبانيا عبر مدينتي سبتة ومليلية، السليبتين ليست من اختصاص وزارة الفلاحة، والتنمية القروية والمياه والغابات، أما بالنسبة للشطر الثاني، من سؤالكم المتعلق بمراقبة المواد والسلع التي يتم تسريبها الي داخل الوطن، فإن المشكل المطروح فيما يخص المراقبة في إطار زجر الغش، وصعوبة التمييز بين السلع المهربة، وتلكم المستوردة بصفة قانونية، وعلى العموم تخضع السلع المعروضة للبيع، في الأسواق كيفما كان مصدرها، إلى مراقبة مسترسلة، تتم حسب المسطرة التالية، أخذ العينات من أجل إجراء التحليلات للتأكد من مطابقتها للمواصفات القانونية، ضبط المخالفات المباشرة فيما يخص الوزن، والتلفيف والبيانات على البطائق المصاحبة للمواد، والاشهار الكاذب، حجز المواد الغير الصالحة للاستهلاك، ومن جهة أخرى، وفي مجال التفتيش الصحي، البيطري وطبقا لمقتضيات القانون 24/89، الصادر في يوم 10 شتنبر 33، المتعلق باتخاذ التدابير الصحية، البيطرية عند استيراد الحيوانات الحية، والمواد الحيوانية، والمنتوجات من أصل حيواني، لا يسمح بدخول المواد المستوردة الى التراب الوطني، إلا إذا كانت مصحوبة بوثائق صحية صادرة عن الجهات الصحية البيطرية الرسمية للبلد المصدر وتتبث هذه الشواهد سلامة المواد المستوردة وجودتها حسب مقاييس ومعايير الجودة والسلامة الجاري بها العمل في بلدنا، وبالاضافة الي ذلك يجب أن تتبث الشهادة بأن المواد المعنية تم تحضيرها وتهيئتها في مؤسسات مرخص لها من طرف المصالح البيطرية، لذلك فإن البضائع التي يتم استيرادها بطرق غير قانونية يتم حجزها واتلافها مع متابعة أصحابها قضائيا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار تفضلو.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيح فعلا السيد الوزير مشي تعقيب ولكن هاذ السؤال هذا كان موجه للسيد وزير المالية والاقتصاد، ولكن الحكومة لم تجاوب عليها.

السيد الوزير،

هاذ السلع المهربة بالخصوص كاين اللحوم المهربة يعني تدخل يعني من "مليلية" ومن "سبتة" يوميا وتباع في السوق عند (الكزارة) تيبيعوا علانية، هاذا راه كاين نعم آسيدي وكاين المواد الغذائية منهم اللحوم في القوتيات كاين بعض المتاجر وموجودة هنا حتى في الرباط وهاذ السلع المهربة والمحرمة والفاسدة، ليس غير في مناطق الشمال موجودة هنا راها داخلة هنا في المغرب، كاين في الرباط وكاين في

الدار البيضاء راه موجودة نعم آسيدي وكذلك نعطيكم مثال السيد الوزير كاين واحد النوع ديال الحلويات ديال مارلي كتخدم في الاسبان كتباع في "مليلة" ب 25 بسيطة ،وهنا داخل المغرب كتابع ب 6،5 الدراهم كيبدلوليها لادات كيگلعوا لو لادات في مثال عام 2000 وتيديرو 2001-2003 وراه موجودة الدلائل وكاين الحجج نعم آسي وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، تعقيب السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير:

... بسيط السيد الرئيس هو أن أناشد السيد المستشار الى تزوينا بالمعلومات التي يتوفر عليها بشكل مكتوب ودقيق حتى نتمكن من القيام بالواجب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

السؤال الثاني موجه أيضا للسيد وزير الفلاحة التنمية القروية حول سوء توزيع الدقيق المدعم تقدم به السادة المستشارون، رحلو الهيلع، حميد كسكوس، محمد العربي بوراس، محمد بن الأمين، أحمد الشوفاني، أبو طاهر أبو طاهر.

فليتقدم أحد السادة المستشارون لطرح السؤال.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

مازالت مشكلة توزيع الدقيق المدعم قائمة رغم ما كل أثير حولها ورغم معرفة الجميع ومنها المصالح الحكومية المختصة بأن مليار درهم أي نصف مخصصات دعم هذه المادة تذهب الى حيث لا يعلم إلا الله حسب تعبير السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة، فهاذ المادة غير موجودة في السوق بالكمية المطلوبة وان وجدت فإن ثمنها يتجاوز بالكثير ثمنها الحقيقي والدولة بالتالي المجتمع يتحمل مبالغ مالية كبيرة دون تحقيق الاهداف المرصودة لهذا الدعم، واستمرار هذا الوضع أمر غير معقول وغير مقبول خاصة وأن الحكومة على علم تام بتفاصيل التحايل على الأموال العامة، أموال مخصصة أصلا للفقراء ومن غير المعقول أن تظل الحكومة تتفرج على هاذ الوضع ولا تفعل الأدوات ديالها، أدوات جزرية من جهة ولا تبلور أشكالا جديدة لتوزيع هذه المادة لضمان وصولها للمستحقين.

إذن نسائل معاليكم عن الاجراءات والتدابير العملية التي اتخذتها الحكومة أو تنوي اتخاذها لإيقاف هذه الفضيحة وهذه السرقة المكشوفة للمال العام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أود بداية أن أتوجه بالشكر الى السادة المستشارين الذين تفضلو بطرح هذا السؤال الذي وجهوه إذا ما لم تخونني الذاكرة الى السيد وزير الشؤون العامة، ولكن حيث أن مسلكية الدقيق المدعم تعود الى مسؤولية وزارة الفلاحة، فتكفل بالجواب عن هذا السؤال، إذن أشكرهم على السؤال وأقول بصريح العبارة أنني أشاطرهم تماما الرأي فيما يخص أوضاع الدقيق الوطني المدعم، فكل ما قيل صحيح فالاختلالات كثيرة، هناك عدم استفادة المستهلك من الدعم كله وذلك إذا ما أخذ بعين الاعتبار عدم احترام معايير الجودة القانونية لهذا الدقيق، كذلك عدم احترام مستوى أثمان بيع الدقيق التي تفوق الأثمان الرسمية المحددة على جميع مستويات تسويقه، وأود أن أؤكد على أن النقائص التي تعرفها أو يعرفها النظام الحالي لانتاج وتوزيع وتسويق الدقيق

الوطني المدعم تستأثر بالاهتمام اللازم من طرف جميع الادارات المعنية التي تقدمت باقتراحات تصحيح المظاهر السلبية لهذا النظام، وتوجد هذه الاقتراحات حاليا قيد الدرس من طرف اللجنة الوزارية المختصة بهدف التوصل الى سبل كفيلة لتصحيح هذه الاختلالات من خلال اتخاد تدابير بخصوص إعادة النظر في مقتضيات الدورية الوزارية المشتركة المؤرخة ليوم 31 يوليوز 1996، شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار، تفضلو.

السيد المستشار:

... الجواب ديالكم مع المشكلة لي طرحها السؤال ديالنا ولكن الى سمحتوا لي بغيت نزيد نأكد في الواقع ماخليتو لي مانعقب. لأنه مشيتو، لهذا بغيت نزيد نأكد على المراقبة أولا لأن يعني الأثمان لي هي محددة فرا متيحترمها حد وحتى الكميات يعني المتابعة ديال قنوات ديال البيع والتسويق حتى هي ماكيناش، أرباب المطاحن كذلك ما تيحترموش مالتزموا به يعني الحصص المخصصة للدقيق الوطني المدعم والموزعين كذلك حتى هما تيفرضو على التجار الى بغى ياخدو من عندوا الدقيق الوطني خصوا ياخذ واحد القسط من الدقيق الممتاز والنتيجة ديال هذا أن لي تيستحقوا هذا الدعم متيوصلش ليهم وبالتالي الدولة كذلك تضيع وباعتراف منا على الأقل ب100 مليار سنتيم ويعني الشي هو لي متيتفهمش السيد الوزير بأن هذا الشاهل٩ ديال الحكومة مع تدبير المال العام، ها 100 مليار مشات هنا، ها 2 فرمات أولى 3 مشاو هذا لحبه هاكريان الرملة مشى في الجهة الأخرى، هاقطاع مؤسسته مالية أو عمومية نيضى فيها قربلة، تنشو حنا الدولة ديالنا فقيرة والفقير متيكونش يسخي بهاذا، الحرس المال العام وفي نفس الوقت يعني نوصلوا الأمانة فين غادة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، تعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير:

أقول بأن فعلا هاذ الاشكال الذي طرحه السيد المستشار صحيح، ولكن يجب أن نقول أننا نؤدي ثمن الماضي، فمشكلة التصحيح الذي أشار إليه فيما يخص الدقيق الوطني المدعم، كيطرح قضية الصندوق المقاصة برمتها ولابد أن نقوم بتمييز بالنسبة الدور الذي يقوم به هذا الصندوق فله إيجابيات يجب أن نحتفظ لها وله سلبيات يجب أن نشخص بالضبط الداء وأن نجد الحل له وسيأتي هذا الحل في الشهور القليلة القادمة انشاء الله، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير على مساهمته وننتقل الى قطاع العدل، هناك سؤال حول مشاكل المهاجرين المتعلقة بالقضاء، المستشار السيد محمد الخليفة، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار محمد الخليفة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

اخواني المستشارون،

بادئ ذي بدء، أريد أن استسمح السيد الوزير أن السؤال سأطرحه ليكون مفيدا للجميع أن نتكلم على مشاكل المهاجرين من وجهتين، من جهتهم كقاطنين ببلدان الخارج والانعكاسات التي يمرون بها في داخل هذه البدان، إن عدد اخواننا المهاجرين المغاربة يتزايد كل يوم وأن هؤلاء المهاجرين يكونون أسرا يتزايدو أفرادها كما تتزايد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والمهاجرين عندما يهاجرون يحملون معهم أعراف وطنهم وأصول دينهم، ولكي نحافظ على هذه القيم، ولكي نحمي المهاجر المسلم من كل زيغ يجب أن نوفر له مستلزمات الحماية، المهاجروم يشتكون من صعوبة حل المشاكل الاجتماعية التي تفترض حكم القضاء وخاصة في مشاكل الزواج والطلاق والحضانة والكفالة، وبسبب وجودهم بعيدا عن أوطانهم وخضوعهم لتعبئة اقتصادية

تستدعي وضع أطر معياريه لحماية حقوقها الأساسية، وفي هذا السياق كانت منظمة العمل الدولية سباقة الى اعتماد اتفاقيات وتوصيات خاصة بحماية العمال المهاجرين من مجالات، وكذلك المساواة في الأجور والتغطية الاجتماعية الى آخره، ورغم ذلك ظل المهاجرون يعانون غياب مرجع تشريعي متكامل في هذا المجال بحيث لم تتبلور فكرة وضع اتفاقية دولية بهذا الشأن الى سنة 1978 في قرار الجمعية العامة 33/163 حول التدابير الهادفة الى تحسين أوضاع جميع العمال المهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم.

الذي نريد من السيد الوزير أن كما قلت في أول سؤال هو أن هناك المهاجر الذي هو يوحد في بلاد الغربة الذي لما يريد أن يتزوج مثلا، إذا كان بمغربية تقع له مشاكل لأن القوانين التي توجد هناك، قوانين تغاير القوانين التي عندنا حنا في المغرب وكذلك لما يتزوج مثلا مغربي بأوربية أو العكس وهذا حتى هو تينطبق عليه مشاكل كثيرة منها الأطفال لتيتولدوا من بعد هذاك الزواج وتيوقعو مشاكل وحنا تنشوفو يوميا في كثير من الصحف ماذا يجري في هذا الميدان، ونتمنى من السيد الوزير أن يجاوبنا على حل هذه المشاكل المعضلة التي يتخبط فيها كثير المهاجرين وبالخصوص في أروبا، في بلجيكا وفرنسا وهولندا وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عمر عزيمان وزير العدل:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية أود أن أشكر السيد المستشار لأنه طرح واحد المشكل لي في الحقيقة مهم ودقيق وصعب الحل ديالو ولكن لطبيعة الحال تيهم المغاربة المقيمين بالخارج والآن حنا عارفين بأن العدد ديالهم تيجاوز 2 مليون المغاربة الأن المقيمين بالخارج وهذا بطبيعة الحال موضوع مهم ومهم جدا، المشكل لي تيطرح هنا هو مشكل قانوني دقيق متشعب وصعب، علاش هذا المشكل؟ علاش هذا المشكل؟ 2 كلمات هو أنه مبدئيا على الأقل بالنسبة للدولة الأوروبية كلها تتعمل بمبدأ ديال شخصية القوانين وبالتالي أن هاذ الدول كتطبق على الأجانب فيما يخص قانون العائلة ديالهم والأسرة والقانون ديالهم الوطني، ولكن هاذ القانون ما طبق إلا إذا ماكنش تيمس بالنظام العام ديال هذيك الدولة، فحنا عندنا عدد ديال المغاربة لي تجنسو وبالتالي يتطبق عليهم القانون ديال البلد المقيم عندنا وحد العدد ديال المغاربة لموجودين في عين المكان لتيطلبوا تطبيق ديال القانون المغربي، ولكن القاضي الاجنبي يعتبر أنه هناك مس بالنظام ديالو، بالنظام ديال البلد المقيم، كاين كذلك أحكام لي تتصدر في الخارج والوقت لي تنجيو نفدوها في المغرب كيكون القاضي المغربي الناهي غير قابلة لتنفيذ لأنها تمس بالنظام المغربي وكاين أحكام تتصدر في المغرب وكان نبغيو نفدوها في الخارج وتيقول لنا كذلك القاضي الأجنبي بأنه ماغدي ينفدهاش لأنها فيها مساس بالنظام الداخلي فإذن المشكل عويص، الحل أشناهو الحل؟ الحل حنا تنعملو على 3 ديال الجهات بطبيعة الحال واعين كل الوعي بهذا المشكل وعاطينه كل الأهمية، الواجهة الأولى هو تنعملو في إطار الاتفاقية، الآن الحمد لله المغرب عندو اتفاقيات لتأتي بحلول لابأس بها بالنسبة لهذا المشاكل، عندنا اتفاقية مع فرنسا، عندنا اتفاقية مع اسبانيا، عندنا اتفاقية مع بلجيكا وإن كان الطرف البلجيكي باقي ماصدقش عليها، عندنا كذلك بروتوكول مع هولندا وعندنا ولكن هنا المشكل تيطرح بأقل، اتفاقيات كثيرة مع بعض الدول العربية الشقيقة مع تونس ،مع الجزائر، مع بعض الدول العربية، مع مصر، وإلى آخره، هاذي واجهة أولى تنعملو بهذا الاتجاه وكنحولو كل ما كانت عندنا الفرصة أنه نحسنو هاذيك الاتفاقيات، الآن مثلا كاين ورش مهم، لا مع بلجيكا، ولا مع هولندا من أجل التحسين لي هو موجود، هاذي الواجهة الأولى، الواجهة الثانية هو أنه تنخلقوا اتفاق مع الدول الأخرى اللجان مختلفة لي هي موجودة الآن مع فرنسا مع بلجيكا مع اسبانيا مع هولندا كذلك، اللجان لي مكونة من مسؤولين من وزارة العدل ديال

البلد الأجنبي وديال المغرب، لتتنكب على المشاكل، على الملفات وعلى الحالات ولي تبدل مجهود باش توحد كل الحلول المناسبة لكل حالة ويمكن لينا نقولو أنه هاذ اللجان خلال السنين الماضية حققت واحد العدد ديال النتائج في ميدان ديال الحصانة في الميدان ديال الطلاق، في الميدان ديال حق الزيارة لي عند الأم أو عند الأب الى آخره تحققت بعض النتائج، كاين مشاكل بطبيعة الحال، لي متيكونش عندها سند قانوني ولي هاذيك اللجن يصعب عليها أنها تلقى ليها الحلول.

الواجهة الأخيرة والثالثة هو أن عندنا قضاة ومن أحسن القضاة لي هما موجودين في الخارج ولي المهمة ديالهم هما يقومو بالمهام لي متعلقة بالتوثيق ولكن كذلك كيكونو يعني محل استشارة ونصيحة بالنسبة للمغاربة لي هما موجودين في الخارج عندنا في مدريد عندنا في ليون، عندنا في باريس، عندنا في بروكسيل، عندنا في أمستردام، القضاة لي تيعملو في السفارات ولي هما رهن إشارة الجالية المغربية الموجودة في الخارج. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير. تعقيب السيد المستشار تفضلو.

السيد المستشار:

... مع فرنسا وبلجيكا واحد البروتوكول مع هولندا ولكن فيما يخص بلجيكا، لابد أن نقول للسيد الوزير أنه قد سبق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن ناقش رفقة مكتب اتحاد العمال المغاربة المنضوين تحت لواء شمال أوروبا وهاذ الموضوع على صعيد وزارة العدل وعلى مؤسسة الحسن الثاني، وتوصلنا عندك أي منذ سنتين على حل بعض المشاكل على صعيد اللجنة المشتركة المغربية البلجيكية، إلا أن أي شيء لم يتم إلى حد الآن، فالسيد الوزير نريد أن تعطيونا اضاحات في هذا الموضوع وفي ذلك فيما يخص كذلك قضية الحضانة وقضية الطلاق، في الحقيقة أنتما توجهتوا السيد الوزير وأعطيتنا الحل وقلتو لينا بأنه كاين هناك قضاة مختصين بالفقه يوجدون في السفارات وهما في مدريد وليون وباريس هذا شيء حسن ولكن هناك كذلك الى لابد أن نرافق هذه المسائل هاذي وإرشاد مثلا يمكن لنا بتعاون مع وزارة الأوقاف في الحقيقة هذا المشكل هذا هو في الحقيقة مشي تيهم وزارة العدل من واحد الناحية فيما يخص الاتفاقيات ولكن هو في الحقيقة كل شيء خصوا يتعاون في هذا الموضوع هذا لأن المهاجرين المغاربة هما خوتنا هما عائلتنا وكذا، ولكن تيخص يكون تعاون بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، هذا تنعرفوا كاين مسائل كثيرة في هذا الموضوع هاذ لتنجزات حنا تنطلبوا من السيد الوزير انه يبقي هذا الشيء مستمر ولكن تعطاه واحد الصيغة استعجالية لأنه كاين كثير من العائلات وبالخصوص لي عندهم الأطفال ديالهم متزوجين مثلا مغاربة متزوج وغير متجنس، متزوج بأوربية وتيوقعو لهم مشاكل مع الأولاد ديالهم، إما تيبغي يدخل هذاك المهاجر لأنه انتهت المهمة ديالتو أو بغى يدخل الي المغرب وتيتوقع ليه مشكل أنه ياخذ الأولاد ديالو معه، فهاذ الإطار هذا هو في الحقيقة إطار صعب لا على السيد الوزير، أن يلقى له حل في البلد الذي وقع في هذا المشكل، هذا ما نطلبه من السيد الوزير إذا كان ممكن أن يعطينا إضاحات بما تقوم به مؤسسة الحسن الثاني في هذا المضمار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير تفضلو.

السيد الوزير:

بعض الاضاحات بإيجاز أولا بصفة عامة، بطبيعة الحال في هاذ المشاكل الحل ماشي بين يدينا وحدنا لأنه حنا ملزمين بحكم البلد، الاقامة ديال إخواننا الموجودين بالخارج أنه نوجدوا حلول مع طرف الثاني أي الدولة ديال بلد الاقامة وبالتالي مشي دائما تنوصولوا للحلول لي حنا باغيين، لأنه هاذيك الدولة كذلك عندها إرادة وعندها قيم وعندها مصالح وعندها وجهة نظر، النقطة الثانية بالنسبة لبلجيكا في الواقع عندنا اتفاقيات مهمة مع بلجيكا لأسباب سياسية بلجيكية الحكومة ارتأت أنه غادي يصعاب عليها تحصل على مصادقة ديال هاذ الاتفاقيات من طرف البرلمان الآن تسهلا لهاذ المأمورية بش منبقاوش في هاذ المأزق.

اتفاقنا مع الحكومة البلجيكية بأنه غادي نعيدو النظر في هاذيك الاتفاقية والآن هاذ العمل جاري على أساس أنه نحدفو منها كل النقط لي هي يمكن تكون فيها مشكل بالنسبة ليهم. ولكن ندعموا ونعزوا النقط الأخرى لأنه الآن ماتيطبق لا هذا ولا هذا، لأن على الأقل تتخليوا على واحد العدد المشاكل لي هي الآن مطروحة باش نخرجوا من هاذ الوضعية لي حنا موجودين عليها، أنا تنزكي ما قال السيد المستشار فيما يخص الحضور والتأطير الديني بطبيعة الحال، مؤسسة الحسن الثاني كتعمل كل ما بوسعها باش تقوم بهاذ المهمة خلال هذا الشهر ديال رمضان رسلنا 83 أستاذ جامعي لمختص بطبيعة الحال في الشريعة والفقه والدراسات الاسلامية لمشاو من أجل الوعظ والإرشاد والتأطير الديني وهاذ العملية كتمر يعني كل سنة في ظروف أحسن لأنه تنلاحظو أنه التجاوب مع الشباب أصبح الآن شيء مكتسب يعني بالنسبة لهاذ الناس لي تيمشوو لي تيجلسو، زيادة على هاذ التأطير ديال شهر رمضان وهاذ تيكلسو شهر رمضان كله عندنا بطبيعة الحال مؤطرين لي هما مقيمين في الدول الأوربية ولي على أي حال تيعملو كل مافي وسعهم باش تيغلبو على المشاكل لي تيتكلم عليها السيد.

بغيت ملاحظة إضافية هو أنه ماخصناش ننساو لأن حتى هاذي مهمة أنه اخواننا لي مقيمين في الخارج كذلك عندهم نصيب ديال المسؤولية في هاذ المشاكل لأنه هما تيشوفو وضعيتهم وتيشوفو أنه وجودهم في الخارج تيعطيهم امكانية باش يلعبو على واجهات مختلفة وكذلك تيخلقو مشاكل إلينا والى بلادهم، لأنه تيلجؤو للمحكمة لي تيشوفو أن هي غتصدر حكم لفائدتو، الطرف الثاني تيمشي يلجأ في بلاد ثاني لهاذيك المحكمة لي غدي تصدر حكم لفائدته وكانو وجدو حنا نفوسنا أمام 2 الأحكام لي هي متناقضة الحكم في المغرب مثلا اصدرو للزوج، حكم في هولندا صدراتو الزوجة وأنه هانوك 2 الأحكام متناقضة وتنعيشو واحد الوقت يعني حتى هذا النوع ديال التحايل على القوانين يعني حتى هو تيخلق لينا واحد العدد ديال المشاكل،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير علي مساهمته، كان هناك سؤال آخر موجه الى السيد وزير العدل إلا أن صاحبه تعذر عليه الحضور، فطلب تأجيل السؤال وسيطبق في حقه مقتضيات القانون الداخلي.

إذن ننتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة الى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، السؤال الأول حول فصل 22 من القانون التنظيمي لقوانين المالية للمستشار المحترم السيد محمد الكنفاوي، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار محمد الكنفاوي:

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، سؤالي يبدو بسيط أقرأه: يمنح الفصل 22 من القانون التنظيمي للقوانين المالية امكانية تعاون أموال الدولة مع أموال أخرى تأتي من أشخاص خواص ذاتيين ومن أشخاص معنويين، الأشخاص المعنويين طبعا يمكن يكونو أيضا عموميين أو خواص، وبهدف تجميع هذه الأموال الى إيجاد مصلحة ذات منفعة عامة، يفرض هذا الفصل 22 من القانون التنظيمي مسطرة خاصة لتمكين هذه الأموال والاعتمادات من الوصول الى الغاية المتوخاه، سؤالي ماهي المبالغ التي تم تسجيلها في إطار هذا الفصل التي جمعت مع أموال عمومية سواء حسابات خصوصية أو الميزانية العامة للقيام بهذه الأشغال ذات المنفعة العامة؟ وماهي المبالغ التي تم انفاقها في إطار هذا الفصل 22؟ وأخيرا آشنو هو الدور ديال الجماعات المحلية في هذه المسطرة أي بتعاون ميزانية الدولة سواء كانت حسابات خصوصية أو ميزانية عامة أو غيرها مع الميزانيات المستقلة ديال الجماعات المحلية؟ وأخيرا هل مقتضيات المادة 22 كافية أم أنها تستحق وتلتزم تعديل وتغيير بحكم المشاكل التي يمكن أن نكون قد لاحظناها أثناء الانفاق سواء كان هذا الانفاق، انفاق في إطار الميزانية العامة أو في إطار الحسابات الخصوصية أو في إطار الميزانيات المستقلة المنتشرة أو الكثيرة، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع الجواب على السؤال ديال السيد المستشار المحترم، تنشير بأن المادة 22 من القانون التنظيمي للمالية لتدخل في إطار الاجراءات المحاسبية الخاصة التي ينص عليها هذا القانون التنظيمي، وبالفعل كما تفضلتيو هي تتفتح امكانيات تدعيم ومصاحبة أموال الدولة لأموال أخري الآتية من أشخاص ذاتيين أو اشخاص معنويين قصد انجاز مصلحة عامة من طرف تلك الجهاز الممولة، فالجواب على السؤال لي مطروح نعطي بعض المعلومات: بلغت الاعتمادات التي فتحت في إطار المادة 22 من هذا القانون التنظيمي إلى غاية أمس يعني نهار حتى البارح فقط من أقفلت الادارة ما مجموعه 154،86 مليوم درهم وذلك حسب التوزيع التالي: بالنسبة لسنة 99/98، 60.4 مليون، بالنسبة 2000/99: 18،81 مليون، بالنسبة لفاتح يوليوز الى 25 دجنبر أي أمس: 13.47 مليون درهم، أما بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة فلم تفتح اعتمادات خلال الفترة التي أشرت إليها، فيما يتعلق بالجماعات المحلية فالمقتضيات للمادة 22 لي ذكرنا لا تجري عليها أبدا غير أن المادة 17 من القانون المتعلق بتنظيم مالية الجماعات المحلية تنص على أن أموال المساعدة تدخل ضمن موارد الجماعات المحلية، فيما يرجع الآن لتتميم مقتضيات المادة 22 لمبني السؤال ديال السيد المستشار فلقد تم بالفعل وذلك بإضافة ميزانيات (لسگما) مرافق الدولة مسيرة بصفة مستقلة وهناك كذلك تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي الذي كما تعملون وقع تغييره بعد إدراج الميزانيات ديال لسگما، أخيرا لابد نشير إلى أن تحديد تطبيق هاذ المادة 22 تم بمقتضى المادة 8 من المرسوم المأرخر في 26 أبريل 99 وهو المتعلق باعداد وتنفيذ قوانين مالية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير،

أظن أن هاذ المسطرة ديال المادة 22، السيد الوزير دخلت الى قانوننا من طبعا كما أننا أخذنا الكثير عن فرنسا من قانون فرنسا، وهي مادة في القانون الفرنسي تعود الى القرن 19، وهي بالفعل لا تستعمل الآن ولكنها في الظروف الراهنة تتيح امكانيات هائلة للحكومة قصد المراقبة، فلماذا؟ أولا اشنو هي الاشكالات لتتطرح هذه المادة؟ تأتي أولا في المشكلة ديال أحيانا ازدواجية الاختصاص أو تعدد الاختصاصات وأبلغكم السيد الوزير أسائلكم أبلغكم وأني من الناس من السادة المستشارين الذين لا ينوون للحكومة إلا الخير وإني مؤمن ومقتنع بأن هذه الحكومة يجب أن تعمل وأن تدوم بحيث لاغبار عليها، لكن هناك إشكاليات كثيرة يجب أن نبلغها في علاقتها مع هذه المادة، ما هي ازدواجات الاختصاصات؟ كيف يمكن التعامل ملي تكون الميزانية ديال الدولة تجهيز العالم القروي مثلا لي هو تابع لوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز في ميدان الطرق، وهاذ الميزانية تلك كلها تريد أن تمول مشروعا معينا كيف يكون الحال عندما تكون هاذ الميزانيتين متدخلة في هذا المشروع ونضاف إليها ميزانية المياه والغابات، صندوق تمويل الطرق، هذا فيما يخص مثلا الدولة، ثم كيف يكون الحال عندما تكون الميزانية العامة تتدخل وهناك حسابات خصوصية أيضا تتدخل في نفس الميدان، الدولة تتدخل في ميدان الطرق، المياه والغابات تتدخل في ميدان الطرق، وزارة الفلاحة تتدخل في ميدان الطرق، ثم هناك صندوق الحسن الثاني للجفاف الذي يتدخل في ميدان الطرق، كيف يمكن التعامل مع هذه الميزانيات الكاملة؟ رابعا الدولة تتدخل أيضا مع بعض البرامج والمشاريع الخاصة، نعرف أن هناك برامج خاصة ممولة

في أغلب الأحيان من جهات أجنبية تطرح هذه المشاكل، هناك وزارة التجهيز ولا وزارة المياه والغابات تتدخل في ميدان معين لذاك الميدان، كاين مشروع خاص سواء هاذ المشروع تعلق ببعض السقي في بعض المناطق السقوية سواء تعلق بعض المرات من الأراضي في بعض الأحيان من البورية وسواء تعلق في بعض الأحيان المشاريع المندمجة وهي كثيرة في المغرب، هذا فيما يخص الدولة مع مصالحها، ثم هناك الدولة مع المؤسسات العمومية، الميزانية العامة ديال الدولة تتدخل أحيانا في اختصاص لي كاين واحد المؤسسة عمومية أيضا تقوم به.

ويكفيني أن أذكر هنا بوكالة تنمية الشمال فهي تفعل ما تفعله الدولة، فلسنا نعرف عندما نكون منتخبين محليين ماهي الميزانية المسؤولة عن هذا المشروع، تقولوا بأنني برلماني ورئيس جماعة وعضو في المجلس الاقليمي وعضو في المجلس الجهوي تيصعب عني أحيانا أن أتابع هذه المشاريع، وأخيرا الدولة مع الجماعات المحلية، السيد الوزير، لا يمكن أن يقال أن الجماعات المحلية لادخل لها مع هذه المسطرة هي أساس هذه المسطرة، وما علينا إلا أن نرجع الى الدولة التي منها أخذنا هذه المادة، فالجماعات المحلية لي تتكون عندها مشروع تتقوم به وهو من اختصاص الدولة بغات تبني مدرسة أو تبني سبيطار واحد آخر يدير ليه فاكتوره، هذه هي الحقيقة المرة السيد الوزير، خصنا نشوفها من نكولوش أن الجماعات المحلية بعيدة وأطرح مشكل آخر مش على مشكل الدولة، الآن هذه المسطرة على مستوى الجماعات مع بعضها البعض، وإلى كانت الجماعة القروية تدخل والمجلس الاقليمي يتدخل، الجهات تتدخل وأحيانا في إطار مشروع واحد، كيف نعرف من هو المسؤول عن هذا المشروع، وأخيرا كاين المشكل ديال الجماعات المحلية مع الدولة ومع القطاع الخاص، كاين بعض الجهات لمكتب الشريف للفوسفاط يقوم ببعض المشاريع أو معامل السكر تقوم ببعض المشاريع، مكنعرفشكون تيمول، متنعرفو شكون المراقب، نرجو أن يكون مقر هاذ الاصلاح هو هاذ المادة 22 هاذ تعطي مؤهلات كثيرة يجب أن نستغلها، أريد السيد الوزير أخيرا واستسمح إن كنت أن أطلت أن أقول فقط، أن هاذ المادة شنو الغاية منها، 3 الحوايج: تجميع الميزانية لدى، ميزانية واحدة ميبقاوش الميزانيات مشتتة ولهذا لي عندو الفلوس يعطيهم واحد الميزانية، خصنا نعينوها أشنو هي، ماهي الميزانيات لي خصها تجمع عندها الفلوس، وفي هذا الاطار هذا القرار لتجميع هذا الأموال راه مشي قرار بريئ، هو قرار يدخل ضمن السياسة الحكومية، فإلى كانت الحكومة مع اللامركزية خص الميزانيات من فوق تهبط للتحت إلى كانت عندها موقف آخر خصو بيان في هاذ الفصل، وهاذ تجميع الأموال في حد داتو عندو خلفيا هو تحديد المسؤولية وتوضيح من هو المراقب هو توضيح مسطرة المراقبة، كل هاذ الشيء السيد الوزير غائب، أرجوكم فقط وأنا أؤمن بنواياكم الحسنة أرجوكم فقط أن تجمعوا لجنة لدراسة مخلفات هذه المادة ولكم من الأطر مايكفي لإعطائكم برنامجا واضحا والمشاكل المطروحة في هذا الفصل في ظرف أسبوع، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، تعقيبٌ للسيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

أنا أعرف بأن السيد المستشار المحترم له اهتمام مستمر بالقضايا ديال تنظيم المالية العامة ولنا معه نقاشات أحيانا مطولة في اللجنة المختصة، ولا يمكن لي إلا أن أهنئه أولا على الاجتهاد الذي يقوم به والأكثر من هذا على الغيرة لي تتدفعو باش نكونو كلنا حارصين على التدبير السليم للمالية العامة ديال البلاد، ففي هاذ الاطار هذا بطبيعة الحال حنا دائما فاتحين لمناقشة كل الاقتراحات لي تقدم بها، مع الاشارة بأنه تعدد آليات ديال تدخل الدولة قد تكون ولكنها كلها قانونية سواء من ناحية الميزانية أو من الناحية ديال الصناديق أو من الناحية ديال المؤسسات أو من الناحية ديال الجماعات وكلها تفرض بطبيعة الحال المتابعة ديال المراقبة على أي حال، إلى أعطينا مثال ديال الوكالة ديال الشمال طبعا وكالة الشمال عندها واحد الميزانية، وإن كان ميزانيتها هي ميزانية فقط لتسيير نفسها وبعض التدخلات ولكن المهمة

متعها هي مهمة سياسية ديال مصاحبة آليات آخرى ديال الدولة وديال عدة وزارات لي تتدخل في أنشطة تجهيزية وإنمائية والجماعات المحلية كذلك في منطقة الشمال والعمل بطبيعة الحال الحرص على إذكاء النشاط ديال الدولة في هاذ المناطق، بالنسبة للجماعات المحلية كما قلت المقتضيات ديال المادة 22 نعتبر أن لا تجري عليها، كاين المادة 17 من القانون المتعلق بتنظيم المالية ديال الجماعات المحلية لتنص على أن الأموال المساعدة تدخل ضمن موارد الجماعات المحلية، وتبقى أنه حنا منفتحين لكل الاقتراحات الايجابية وسنعمل على دراستها شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الثاني الموجه الى السيد الوزير حول أثار المراقبة المالية على انجاز المشاريع للمستشارين المحترمين السادة: محمد قرو، العربي خربوش ورحال الزكراوي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار محمد قرو:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تلعب المراقبة بمختلف أصنافها والمراقبة المالية على الخصوص دورا مهما في جعل العلاقات التعاقدية وغيرها من الأعمال والتصرفات القانونية تنتظم في إطار الشرعية وفي احترام للضوابط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، والمعلوم أن القصد من هذه المراقبة حماية المال العام وضمان جودة الخدمات وتحقيق مبدأ تكافل الفرص بين مختلف المتدخلين في إطار التنافس الشريف والمشروع، غير أن طبيعة الممارسة الادارية للمراقبة المالية لبلادنا والتي تمارسها مختلف أجهزة المراقبة الخاضعة لوزارة المالية بينت أنها مشوبة بالعديد من النواقص.

فإضافة الى المسالك والمساطر الادارية المعقدة فإن الحصول على تأشيرة المراقبة المالية غالبا ما يتطلب وقتا طويلا وقرارات الرفض لا يكون لها غالبا تعليل مقنع بقدر ما تهتم أحيانا بجزئيات وشكليات هي من صميم التعقيد الاداري فحسب، ولا يخفى عليكم الاثار السلبية التي تنجم عن هذه الوضعية بالنسبة لتنفيذ الميزانية العمومية والتأخير الملحوظ في إنجاز المشارع التنموية خاصة عندما يكون لهذه الأخيرة طابع موسمي يفرض الاسراع، بإنجازها في مواقت محددة حتى تحقق الغاية المرجوة منها كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع الاستثمار الفلاحي عموما، وإضافة الى ذلك فإن المراقبة المالية في شكلها الحالي تؤثر سلبا كذلك على تنفيذ بعض المشاريع المنجزة ببلادنا والممولة من طرف المؤسسات الدولية المانحة والتي غالبا ما ترتبط بآجال وبرنامة محددة يؤدي تجاوزها أو التماطل بشأنها الى التخلي النهائي عن المشروع المجمع إنجازه الشيء الذي يعني ضياع الامكانيات مهمة ما أحوج بلدنا إليها، إضافة الى المس بمصداقية الادارة وصمعة البلاد بصفة عامة لدى الأوساط المالية الدولية، لذلك أسائلكم السيد الوزير ألا تعتقدون أنه من المفيد التفكير في نموذج عصري للمراقبة المالية بالنسبة لانجاز المشاريع التنموية بما يضمن احترام القانون وتحمل المسؤولية من طرف الادارة بما يضمن كذلك الانجاز الحيد والجدي للمشاريع التنموية بما يضمن كذلك الانجاز الحيد والجدي للمشاريع التنموية التي هي بيت قصيد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن أشاطر السادة المستشارين لطرحوا هاذ السؤال حول الدور المهم والايجابي ديال المراقبة المالية وكذلك أنا فهمت الانشغال مناعهم على مثلا التأخير لي قد يحصل في التأشيرة ومن المؤكد أن كل تأخير يساهم في عرقلة النشاط الاستثماري بصفة عامة، ولكن لابد نعطي كذلك توضيحات ونعطي آفاق العمل، التوضيحات هو

أن متوسط الاقامة بين قوسين عند المصالح ديال المراقبة بالنسبة للملفات لي مستدعيش ملاحظة متدزيش على أسبوعين وهذا هو الذي هاذا هو مقرر في القانون، لكن المدة الاجمالية للتأشيرة قد تتفاوت أحيانا تبعا لجودة إعداد الملفات لأنه خص الملفات توصل شويا كاملة من طرف المصالح الوزارية كما أن عدم توصل الآمر بالصرف الثانوي خاصة على المستوى الاقليمي بالاعتمادات المفوضة عند بداية السنة المالية تيأدي الى تراكم الملفات المتعلقة بالصفقات، على أي حال كاين وعي في الوزارة بضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية والعمل على تسريع هاذ العملية من أجل تحقيق المشاريع ديال الاستثمار، في هاذ الاطار بدات بعض المبادرات وبعض القرارات، هاذ المبادرات غادي نذكر منها بالأساس 4 أو 5 مبادرات أولا من الناحية الادارية أضيف على المستوى المركزي مصلحتين جديدتين بقسم الصفقات العمومية، وعززت المصالح الخارجية ديال S.U.D بزيادة عدد المراقبات الاقليمية والتي بلغ عددها الآن 46 مراقبة اقليمية، المبادرة الثانية كما تعلمون هي الاصلاح الذي أدخل على نظام الصفقات العمومية الآن عندو تقريبا عامين هاذ الاصلاح والآن حنا تنقوموا في الوزارة مع وزارة كذلك التجهيز بأنها مختصة بتقييم الفعالية والمردود ديال هاذ المرسوم الجديد ديال الصفقات والعمل من جديد على إصلاح هذا الاصلاح، النقطة الثالثة لي كذلك تقدمنا فيها على مستوى هاذ الادارة تحديث نظام المعلوميات من أجل إقامة شبكة الاتصال بالمراقبة العامة ومجموع مصالحها الخارجية بين قوسين بالمناسبة ديال العمل لي قامت به الحكومة في مواجهة الجفاف عملنا على تليين العملية ديال المراقبة الشيء لي جعل أن الأشياء مشات بنوع من السرعة، النقطة الرابعة وهي أساسية بالنسبة للمستقبل هي الاصلاح لي غيدخل الآن عن طريق مرسوم جديد بتنظيم مراقبة الالتزام النفقات ولي غيمكن من أن التدابير لادخال تدابير ضرورية غادي دخل الفرة ما يسمى بمراقبة الجوهر Le contrôle de substance لي غيهدف الى تخفيف وعقلنة وتعجيل عملية ديال المراقبة هاذ المشروع بالأساس فيه 3 ديال المستحدثات أساسية أولا في إطار التبسيط والتسريع، أولا التأشيرة المصحوبة بالملاحظات وما يسمى بتأشيرة الملاحظات ينتظر من تفعيل هاذ المعطى ينتظر مرونة أكبر لا تسمح بها المسطرة الراهنة التي تستند على مبدإ الشمولية الأساس، هذي هي النقطة الزولى: النقطة الثانية أو الآلية الثانية هي لي غدي يدخل في إطار هاذ العمل الجديد لي حنا بتحضرو الآن يدرس في وسط الحكومة يتمثل فيما يسمى بالتأشيرة المختصرة المحاسبية وما معنى ذلك؟ هاذي غادي تمكن من اعفاء النفقات المتواضعة لي تتكون النفقات متواضعة ستعفى المتواضعة من مبلغ متاعها من المراقبة المعمقة ويحدد المشروع أجل التأشيرة لا يتعدى يومين بالنسبة لهذا النوع.

ويحدد المشروع أجل التأشيرة لا يتعدى يومين بالنسبة لهاذ النوع، والنقطة الثانية وهي مهمة كذلك تعتبر ما يسمى "le visa collectif" أو التأشيرة على مجموع العمليات ويتعلق الأمر بالالتزامات ذات الطبيعة المتشابهة التي تكرر بالنسبة لهاذ العمليات أي بالنسبة للعمليات التي ستكرر عدة مرات غيولي يتعطاه visa واحدة عدة مرات في السنة فإذا غادتولي تعطي ڤيزا واحدة، تنعتابرو بأنه التدابير والتدابير الأخرى كذلك في مجال مراقبة الموسسات العمومية بأن ما سيطبق على الادارة عيطبق على المؤسسات العمومية ستعمل على تحسين الأداء من الناحية في إطار بطبيعة الحال المرجع متاعنا دايل الميثاق حسن التدبير التي تعمل الآن باستمرار الحكومة على اقراره والسهر على اقراره.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارن اللي عطاوني فرصة باش عطيت هاذ التوضيحات للرأي العام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار:

السيد الوزير،

أولا نشكركم على الاضاحات لي عطيتونا إياها وكذلك لا ننكر المبادرات لي قامت بها حكومة التناوب في إطار يعني تسهيل هاذ

مسطرة المراقبة، ولكن السيد الوزير أريد يعني باش تكونوا عمليين مدنين حقيقة عندكم قوانين كما قلت بأن معدل الموكوت ولا الاقامة ديال التأشيرة أسبوعين، ولكن هي في الواقع راه كاينة أكثر وكاينة حاجة أخرى لي يعني جاري بها العمل، لي مبغتش تغير وهو المراقب عندما يدرس يعني مشروع تأشيرة أول غلط وحتى تكون غير فاصلة كيوقف تم ويرجعوه ليهم ويكولو ليهم مفروض هاذ الفاصلة مخصهاش تكون متيديرش دراسة شمولية كيما تفضلت ويعطي جميع الملاحظات بش يكون هناك إنسولوجي ويكون هنا يرفض واحد ويجيب والادارة المعنية كتبرر وتجاوب على ذاك النواقص بصفة يعني شمولية ومرة وحدة لا يعني بحال الى كان هناك واحد بحال لا كيبغيو يربح الوقت، السيد الوزير هذا الشيء كنشوفوه في أرض الواقع، لأن ميزانية الاستثمار يعني النسبة ديالها لكتأجل les repos de crédit لا أبالغ قلت ليكم بأنما راه أكثر من 50٪ جايا من هذا المسائل وجايا في الحقيقة أولا من المسطرة لي مازالت لا ديال المسائل ويمكن جايا حتى من المسائل ديال المراقبة وديال سير وآجي سير صححها رجع الى آخره، إذن خصنا واحد وخصوصا يعني أنا أتكلم بخصوص مشاريع التنمية القروية لي كتهم العالم القروي لي كتهم السكان يعني عندنا مثلا السيد الوزير بأن برنامج ديال حفر الآبار والمطفيات يعني الفلوس راه الآن عاد تيدار راه عامين عندوا إذن لي مات بالعطش مات ولي ماهاذا عاد يعني وزيادة هذه التعقيداتِ ديال المساطر مراقبة المياه زادت عليها حتى الوزارة من لي كيفوت واحد الصفق خاصوا يطلع للوزارت وبعض الوزارات حتى هما عندهم مراقبة ديالكم كيدوزو عندهم شهور وشهور إذن هذا الشيء كلو وكل هذا يزيد للطين بلة يعني ولهذا السيد الوزير احنا لابد في المشاريع الفلاحية لي عندها سواء لكتخص بالماء ولكتخص بالمياه والغابات وما يخص التشجير، هذا ويخص يكون كما قلت السيد الوزير كمبادرات سواء هي في طريق الانجاز ولكن لابد عندما لي بغت تبسيط المسطرة الى حد أدنى وبالخصوص في هاذ القانون الجديد ديال الصفقات العمومية، المراقب المالي يحضر الصفقة ويعني ثم الوثائق القانونية خص الى كان شي ملاحظة يدلي بها تم في الوقت وتكون وطبق هذا المراقبة البعدية على هذا المشاريع لي كتهم تنمية العالم القروي وتنمية الموارد الطبيعة للبلاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، تعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير:

فقط أنا قلت بأنه نتفهم الانشغال ولكن في نفس الوقت تنقول الى كما حنا تنقوم الان بمجهود من أجل تطوير المراقبة ونحن نعرف بأن السادة المستشارين كالسادة النواب يطالبون منا كذلك بأن تكون لنا مراقبة ذات فعالية لحماية المال العام في نفس الوقت من المؤكد أنه الادارات بصفة عامة سواء كانت مركزية أو جهوية مطالبة بتحسين الأداء في إطار تحضير الصفقات متعها طبقا لمقاضيات القانون طبعا للمسائل الشكلية خصنا نعملو بالأساس على تجاوزها كذلك بغيت نقول بأن نسبة استهلاك ديال الاستثمارات المقررة في القوانين المالية يمكن أن أطمئن السيد المستشار بأنها في السنتين الفارطتين تزايدت كثيرا على ما كانت عليه من قبل شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة حول المناطق السياحية المستشار السيد محمد الحبيب البردعي.

المستشار السيد محمد الحبيب البردعي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي الكريم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

اخواني المستشارين،

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة لجن محلية ووطنية مكلفة بنزع الأراضي الصناعية من المستفيدين الذين لم ينجزوا مشاريعهم كما هو منصوص عليه في الاتفاق المبرم بينهم وبين الدولة وهذا عمل من شأنه

أن يزكي مصداقية المناطق الصناعية وتشجيع الاستثمار بصفة عامة تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلا أن الملاحظ أن هذه اللجن المكلفة بنزع الأراضي الغير المنتجة لم يشمل عملها أيضا المناطق السياحية فهناك العديد من المستثمرين الذين استفادوا من أراضي خاصة لإقامة مشاريع سياحية ولم يلتزموا بذلك لذا فإننا نسألكم السيد الوزير عن الاجراءات التي ستتخذونها من أجل نزع هذه الأراضي وتفويتها للمستثمرين الحقيقيين والمحترفين في الميدان السياحي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

بسم الله الرحمان الرحيم،

إن العملية الاستثمارية تستند الي حد كبير على وجود رصيد عقاري متناسب بطبيعة الحال وخاصة أن تزايد الطلب على قطاع معين كما هو الحال الآن بالنسبة للمجال السياحي الدولة مدة عدة عقود من المؤكد أعطت تسهيلات عقارية المنعشين السياحيين بأثمنة أحيانا مشجعة في إطار التسهيلات لي عطات والتحفيزات لي عطات هذا التسهيلات كانت تعطات في إطار لجن مختصة كاللجنة الوزارية مثلا المكلفة بالتهيئة السياحية للساحل الى آخره فبعض المشاريع برزت الى الوجود ولكن أنا متفق معاكم، كاين بعض المشاريع لي برزت للوجود طبقا لمقتضيات دفتر التحملات ولكن العديد من الأراضي ديال الدولة، الأراضي المخزنية، تم تسليمها لطلبها لم تستثمر خاصة في بعض المناطق لي عندها جاذبية سياحية مثلا مراكش أو مثلا أكادير أو مثلا في السعيدية وهكذا بدينا تنقولوا في نفس الوقت تبيان قلة الأراضي لي هي الآن غير مستغلة وهذا بطبيعة الحال تيمس المصداقية ديال العملية الاستثمارية في هذا الاطار القطاع ديال السياحة بتعاون مع الأملاك المخزنية وبتعاون مع المياه والغابات والسلطات المحلية وبالأحباس الآن يقوم بعملية جرد لمختلف الأراضي الغير المنتجة والتي تم تفويتها في السنوات الأخيرة لانجاز مشاريع سياحية ولي بقات لحد الآن فارغة فمن المؤكد أنه كتبنا لبعض هاذ الناس لي عندهم تنعطيوهم واحد الفترة معينة الى مبداوش بطبيعة الحال القانون غيطبق وماتسحب منهم هذيك الأراضي بالمؤكد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا .

نشكرالسيد الوزير على مساهمته، وبهذا القطاع قطاع المالية ننهي الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفوية .

ورفعت الجلسة.